طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا

محمد قروش
أستاذ محاضر قسم "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

ملخص:

تحاول الدراسة إبراز ما يميز السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي، بكونها سياسة سلمية تعتمد على مفهوم القوة الناعمة، الذي يعتمد على الثقافة، والفكر، والدبلوماسية، كمدخل للتقرب من هذه الدول، وذلك بالتركيز على العوامل الداخلية التي تساهم في توجيه السياسة الخارجية الصينية، من خلال طبيعة النظام السياسي الصيني وأثره في توجيه سلوكها الخارجي. ويعتبر المغرب العربي خصوصا وإفريقيا عموما ضمن أولويات سياسة الصين الخارجية، وتشكل الطاقة المحدد الأكبر الذي يتحكم في توجيه السياسة الصينية في المغرب العربي، إلى جانب جملة من المحددات التي تتفاوت من حيث تأثيرها على السياسة الصينية الخارجية ودفعها إلى استخدام وسائل ليّنة وسلمية، نذكر منها العامل السياسي، الثقافي، وكذا الديمغرافي...، بحيث تؤثر هذه العوامل جميعها في سلوك الصين في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصينية؛ المحددات الداخلية؛ النظام السياسي الصيني؛ العلاقات الصينية المغاربية؛ القوة الناعمة.

The nature of political system and its impact in guiding the political behavior of the state: Chinese policy towards maghreb states as case study

Abstract:

China put the Arabic Maghreb as its priority in its foreign politics, led by the energy which forms a key element in determining its international politics, in addition to a number of other elements which can affect differently on China's aim to use soft and flexible means.

We are talking here about the political, cultural as well as the demography factors, which finally are the main seeming aspects of China's politics towards the Maghreb counties.

Key words: Chinese policy; internal determinants; Chinese political system; Sino-Maghreb relations; soft power.

مقدمة:

يجزم أغلب الباحثين والمهتمين بالشأن الصيني والنظام السياسي الصيني، أن السياسة الخارجية للصين تعود بالأساس إلى جملة من المحددات والعوامل التي تساهم في صنع وتوجيه السلوك الخارجي الصيني، وهاته العوامل منها ما هو داخلي يرتبط بالبيئة الداخلية للنظام السياسي ومنها ما هو خارجي يرتبط بالمحيط الجهوي للصين وعلاقاتها الإقليمية وكذا طبيعة النظام الدولي ومخرجاته، فلكل سياسة خارجية اتجاه منطقة معينة محددات تتحكم في رسم تلك السياسة وتتحكم في توجيهها. فهناك جملة من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للصين وتدفعها لتوجه نحو دول المغرب العربي وهاته العوامل والمحددات تتفاوت في حجم التأثير. و ترتبط هذه المحددات

والعوامل بالأساس بطبيعة النظام السياسي الصيني وأثره في توجيه السلوك الخارجي للصين، وبالتالى ستتناول الدراسة العوامل الداخلية فقط والتي تتحكم في توجيه السياسة الخارجية الصينية في العالم بصفة عامة، واتجاه دول المغرب العربى خاصة وعليه ومما سبق ذكره: **ماهو دور البيئة الداخلية للنظام السياسي الصيني في توجيه السياسة الخارجية الصينية ؟، وماهي المحددات الداخلية التي تؤثر في السلوك الخارجي الصيني ؟.**

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة (القوة الناعمة، نظرية الدور وإقتراب الثقافة الإستراتيجية)

توظف الدراسة كل من إقتراب القوة الناعمة، وإقتراب الثقافة الإستراتيجية وكذا نظرية الدور في فهم السلوك الخارجي الصيني في منطقة المغرب العربي وتعتبر هاته النظريات الأكثر تفسيرا للسلوك الصيني الخارجي عامة وفي منطقة المغرب العربي علي وجه التحديد.

1- القوة الناعمة Soft power:

يرجع هذا المفهوم إلى البروفيسور "جوزيف ناي" (Joseph.S.Nye)* سنة 1990.[1] والذي أشار به إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة والنفوذ بدون تركيز على القوة الخشنة أو الصلبة والمتمثلة في القوة العسكرية والتهديد المباشر (HardPower)[2]، فمفهوم القوة الناعمة أصبح مفهوما شائعا في الكتابات الأكاديمية وكذا الإعلام العام، وأصبح هذا المفهوم يشار به إلى سياسة الصين في العالم بالخصوص، حيث أضحى هذا المفهوم من أكثر المفاهيم تداولا بين القادة والسياسيين

الصينيين، فالصين طبقت هاته الإستراتيجية وبنجاح حتى أضحى العالم كله يتكلم عن القوة الناعمة الصينية. فالصين ممثلة في قيادتها وعلى رأسها الحزب الشيوعي الحاكم، بزعامة "هيوجينيتاو"، الذي أكد في اجتماع القيادة المركزية للعلاقات الخارجية الذي تم عقده في 04 جانفي 2006، على أهمية العنصرين التاليين، الاقتصاد والتكنولوجيا والعلوم والدفاع، وفي الجانب الآخر أهمية القوة الناعمة مثل الثقافة والإعجاب بالسياسة الصينية، وقد أوضح في تقريره السياسي في 17 أكتوبر 2007، أن الصين صار لزاما عليها تبني قوة ناعمة ثقافية من شأنها تلبية حاجات الصين المحلية، وكذا المنافسة الدولية. وكدليل على ازدياد الاهتمام بالقوة الناعمة الصينية هو المنتدى الدولي الذي عقد في "داليين" المدينة الساحلية الواقعة في مقاطعة لياونينغ الصينية، كذلك قيام السياسي الأسترالي "كيفين رويد"، بتقديم كتاب "الهجوم الجذاب" في تلميح إلى خطورة الصعود الصيني والسياسة الصينية في العالم، كما قامت مصلحة الأبحاث التابعة للكونغرس الأمريكي بتقديم دراستين حول القوة الناعمة الصينية، وتأثيراتها في إفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية سنة 2008، وهذا ما يظهر اهتمام القادة الأمريكيين بالقوة الناعمة الصينية.

لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى النقد الذي وجه إلى "جوزيف ناي"، فحسب هذا الأخير فإن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب والإقناع بدل الإكراه والعنف، أي المواجهة والتهديد، وبالتالي جعل الآخرين يريدون ما تريد ويسعون في نفس الخط الذي تسعى إليه.

فحسب "ناي" فإن القوة الناعمة لأي بلد ترتبط بثلاث مصادر وهي: الثقافة وجاذبيتها بالنسبة للآخرين، القيم السياسية عندما تغري العالم الخارجي وتجذبه، السياسة الخارجية عندما ينظر لها على أنها شرعية، بالإضافة إلى القدرة على الإستمالة للمنظمات الدولية[3] والمؤسسات الدولية وكذا العمل السياسي النشيط داخل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الثقافة، الإيديولوجية والدبلوماسية كوسائل للقوة الناعمة.

أما القوة العسكرية والإقتصادية وكذا التكنولوجيا هي مصادر للقوة الخشنة أو الصلبة، وبالنسبة "لناي" فإن القوة الخشنة نلاحظها في ممارسات التهديد والإكراه والتحريض، في حين أن القوة الناعمة تتجلى في الجذب والإقناع.

القوة الناعمة حسب "ناي" ذات فعالية أكبر عندما يمكنك جعل الآخرين معجبين بك ويريدون ما تريد فالدول ليست بحاجة فقط لأسلوب القوة العسكرية والضغوطات العنيفة، لجعل الآخرين في نفس خط سياستها ويخدمون مصالحها، بل هناك عوامل وإستراتيجيات أكثر فعالية "القوة الناعمة". فحسب "ناي" فإن الوضوح في الحدود بين القوة الناعمة والقوة الخشنة معروف وأمر ملاحظ، لكن هذا غير صحيح، فالحدود بين القوتين غير ملموسة، كما أنه من الصعب الفصل بينهما، فيمكن لمصادر القوة الخشنة أن تكون هي نفسها مصادر القوة الناعمة. فالثقافة والقيم وجاذبية السلطة والسياسة الخارجية ليست هي دائما مكونات القوة الناعمة، وإلاً ما تفسير كتاب "صدام الحضارات" للمؤلف "صمويل هنتيكتن"، ففي الكثير من الظروف تكون الثقافة والفكر سبب للصراع والعداء. فالثقافة التي غالبا ما ينظر إليها الأساس

الذي تقوم عيلها القوة الناعمة، غالبا ما تكون سببا لتوتر العلاقات بين الدول، فإذا كان بلد ما ينتهج سياسة ثقافية عدوانية، فإنه يجعل الآخرين ينفرون منه خوفا من الهيمنة الثقافية أو الامبريالية الثقافية. فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية، أثرت على العالم، بل إن ثقافتها غزت مناطق كثيرة في العالم، كذلك الشأن بالنسبة لمنتجاتها في العالم، لكن هذا الرواج لا يجلب لها دائما التأييد والحب. فالعالم ينظر إلى هذه الثقافة بنظرة الازدراء والكره، كما أن "ناي" انتقد كثيرا الحرب الأمريكية في العراق، حيث أضعفت القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى توظيف القوة الناعمة من أجل الحصول على إقناع وجذب المناصرين لسياستها وكذا إعادة الصورة الجيدة لسياستها التي شوهت في العالم.[4]

كذلك من بين الانتقادات الموجهة إلى "ناي" ونظرته إلى مصادر القوة الناعمة هو أن مصادر القوة الصلبة أو الخشنة، يمكن أن تكون مصادر القوة الناعمة إذا ما تم إستخدامها لأنشطة حفظ السلام الدولية، أو لأغراض إنسانية مثل الإغاثة في حالة الكوارث. تبقى الثقافة والفكر والقيم الأساس الذي تقوم عليه القوة الناعمة. لكن ليست هي وحدها المميز والأداة للقوة الناعمة فهناك عوامل أخرى مثل مصادر القوة الخشنة إذا ما استخدمت لأغراض إنسانية، بدل التدمير والعنف، بالإضافة إلى الأدب والفن الذي يلعب دورا مهما في توطيد العلاقات والجذب.[5] فالقوة الناعمة ترتكز على الثقافة، والعقيدة، والمؤسسات ذات الجاذبية. وهي قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضليتها أو أن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات وصالح ذلك البلد، ويتمثل مصدر هذا النوع من القوة في

موارد مثل الجاذبية ،الثقافة أو الإيديولوجية، وكذلك من العمل النشط داخل المؤسسات الدولية.[6]

وحسبه أن المصالح القومية تعرف بنوع المجتمع الداخلي للدول. فعلى سبيل المثال، المجتمع الذي يولي أهمية كبيرة للرخاء الاقتصادي والتجارة، وكذلك الذي ينظر إلى الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى على أنها عمل غير مشروع، مثل هذا المجتمع يعرف مصالحه القومية على نحو يختلف كثيرا عن تعريف المجتمع الذي يعيش في مجتمع يحكمه طاغية ولها نفس الدور في المجتمع الدولي، أما القوة الذكية "Smart Power" فهي تجمع بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة، بمعنى الجمع بين الوسائل السلمية والقوة الخشنة التي تركز على القوة العسكرية والضغوطات الاقتصادية في السياسات الخارجية.[7]

2- نظرية الدور:

يعتبر مفهوم الدور في السياسة الخارجية ذو دلالة إجتماعية وسيكولوجية بالأساس، فهو مدلول ينصرف إلى تصور صانع القرار، أي هو يهتم بالفرد، وبالتالي فينظر إليه في إطار دور الدولة بإعتبارها وحدة سياسية في مقابل مجموع وحدات سياسية أخرى في إطار السلوكية الدولية، وكل دور له صلة بأدوار أخرى وأوضاع أخرى، وبالتالي فإن لكل وحدة سياسية في النظام الدولي تصور معين للدور[8]، إنطلاقا من عقائد صانع القرار وتصوراته وانطلاقا أيضا من الثقافة الإستراتيجية السائدة في المجتمع. فكل وحدة سياسية تحدد لنفسها دورا معينا قد يكون دورا إقليميا أو دوليا، وبحسب إمكانيات الوحدة

السياسية، وبحسب أيضا حسن أو سوء تقدير لقوتها، ومكانتها الفعلية تحدد طبيعة سلوكياتها الخارجية إما هجومية نزاعية أو دفاعية تعاونية. لكل وحدة ساسية في النظام الدولي دور معين يصبح مميزا لها ولصيقا بها مثل بطاقة التعريف.

وإذا ما تكلمنا عن الدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي فإنه يعني إدراك صانع القرار لمكانة ودور دولته، وبالتالي مخرجات هذا النظام يفترض أنها تكون بحسب إمكانياته لا أن تكون فوق إمكانياته مما ينتج سلوكيات إظطرابية في العلاقات الدولية.[9]

3- إقتراب الثقافة الإستراتيجية:

تقوم هاته النظرية من إفتراض أن السياسات الخارجية ليست متماثلة كما تدعي الواقعية، بل هناك صفات فردية وتاريخية ومجتمعية تعتبر الأساس في تكوين السياسة الخارجية وتصور الدور من قبل صانع القرار، وهذا التصور ليس بالضرورة عقلاني، وهو يصلح لتفسير العديد من السلوكيات الدولية في إطار النظام الدولي والتي لا يمكن تفسيرها بالنظريات الكلاسيكية مثل الواقعية ونظرية النظم التي تفترض الربح والخسارة.[10]

إن إقتراب الثقافة الإستراتيجية ينبع من إفتراض أن لكل فاعل في العلاقات الدولية منظار معين قد يكون ثابت أو شبه ثابت، يقوم على أساسه بإختيار بديل بين البدائل المتاحة وتقديم سياسات مقبولة وملائمة، تتماشى مع العقيدة والفكر الإستراتيجي للدولة والمجتمع، وهي أداة لمساعدة صناع القرار، وتأتي في صورة لا إرادية وموجودة

من حيث لا يدري صانع القرار. فهي تتدخل في عملية توجيه سلوك الوحدة السياسية وبقوة في النظام الدولي. وهي أيضا معيار للتقييم من قبل صانع القرار لسياسته الخارجية، وهي تأتي في صورة ذاكرة شعبية، وتتكون من تفاعل العديد من العوامل التي تشكل رؤية خاصة للظواهر في العلاقات الدولية.[11]

يساعد هذا الإقتراب في فهم السلوك الصيني اتجاه دول المغرب العربي، خاصة السلوكيات غير العقلانية والتي لا تمشي بمنطق الربح والخسارة.

المحور الثاني: العوامل الداخلية المحددة للسلوك الخارجي الصيني (البيئة الداخلية للنظام السياسي)

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في توجيه السياسة الصينية اتجاه المغرب العربي، والتي تختلف في درجة التأثير والأهمية من محدد إلى آخر، لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن جميع هاته العوامل التي سنأتي على ذكرها ذات أهمية كبرى في توجيه سلوك الصين الخارجي عموما واتجاه المغرب العربي على وجه التحديد.

1- المحدد التاريخي والثقافي:

إن فهم وتفسير السياسة الخارجية الصينية، لا يقتصر على فهم وتحليل النظرية الماركسية اللينينية فحسب، بل يتعداها إلى ما هو أعمق من ذلك فالماركسية اللينينية رغم ما لها من تأثير في سياسة الصين الخارجية إلا أن هذا التأثير ضئيل، فالاتحاد السوفياتي كان

أكثر تأثرا بها من الصين، إضافة إلى النسق العقدي هناك عامل آخر ذو تأثير لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى، والمتمثل فى التاريخ، والذي له بصمة واضحة في السياسة الخارجية الصينية.

لقد تحولت الصين إلى دولة شيوعية سنة 1949، ويرجع ذلك حسب أغلبية الباحثيين والمهتمين بالشأن الصيني ليس كما يتصور البعض إلى المبادئ الماركسية اللينينية، بل السبب الأكثر تأثيرا كان الإصلاحات الزراعية والوعد بها، بالإضافة إلى فساد النظام الذي كان قائما والمتمثل في نظام "تشاينجكاي شيك"، وهذا ما أدى إلى هذا التغيير وليس كما هو شائع من أن العامل الأيديولوجي هو السبب، فالسبب في إلتفاف الشعب حول "ماو تسي تونغ" أنه كان قوميا، لا المبادئ الشيوعية، كما أن "ماو تسي تونغ" كان مهتما بأمور التنمية وبالجانب الإقتصادي أكثر من الثورة الشيوعية ونشر مبادئها في العالم. ولقد حاول "ماو تسي تونغ" مرات عدة أن يكون خليفة لستالين بعد موته سنة 1953، وذلك باعتباره منظرا ومفسرا للمذهب الماركسي اللينيني إلا أنه لم ينجح في ذلك، وهذا راجع لجملة من الأسباب منها مساهمته المحدودة في التنظير، وهذا ما دفع "وينسون" إلى القول أن "ماو تسي تونغ" لا يرقى إلى المنظر فهو من المحتمل ألا يكون قرأ كتب ماركس وانجلز. وبالتالي هو ليس في المرتبة التى تؤهله إلى أن يحتل تلك المكانة. وبالنسبة ل"ماو تسي تونغ"[12] فإن الماركسية ما هي إلا أداة ووسيلة لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي فيمكن لأي إيديولوجية أخرى أن تحل محل هذا الفكر في تحقيق تلك الأهداف، فقرارات السياسة الخارجية في أغلبها لا تبني على أساس

أيديولوجي كما يجمع بذلك غالبية الدارسين والباحثين في الشؤون الصينية.

عمليا بدأ الحديث والإهتمام بفكر "ماو تسي تونغ" في السيتينيات من القرن الماضي ليقل بذلك الإهتمام بالماركسية. ليصبح فكر "ماو تسي تونغ" أساس السياسة الخارجية الصينية بدلا من الفكر الماركسي.[13] وبالنسبة للكنفيشيوسية التقليدية هي الأخرى لا تخرج عن هذا الإطار إذ لم تكن أكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الصينية من الماركسية اللينيية، وتعتبر السلطة الركيزة الأساسية في الفكر "الكنفيشيوسي" نسبة إلى "كنفشيوس".[14]

تعتبر الثقافة الصينية إمتدادا للثقافة الآسيوية، التي تشكل منظومة قيمية متميزة أساسها الفلسفات الشرقية، فالإنسان الصيني يؤمن بجملة من القيم والتى من بينها إعتبار الأسرة لدى الصيني والآسيوي بصفة عامة الركيزة الأساسية، فحتى أن الطلاق في الصين والمجتمع الآسيوي يقل كثيرا عن مثيلاتها في الغرب، وكمثال فإن الآسيوي يعتز ويفتخر كثيرا بكبار السن ويقدرهم. كذلك يعتبر الإنسان الآسيوي، إنسانا اجتماعيا، فهناك توازن كبير بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة، ويفضل الآسيويون الإدخار، فلهم ثقافة إدخارية واسعة على نقيض الإنسان الغربي الذي يتمتع بثقافة استهلاكية واسعة، كما يؤمن الآسيويون بالجماعة ويفضلون العمل الجماعي على العمل الفردي.[15]

تعتبر الثقافة الصينية ثقافة متميزة وفريدة من نوعها، ترتكز على التقاليد والفكر "الكونفوشيوسي"، وعلى عكس ما يظن البعض فإن "الكونفوشيوسية" ليست دين بالمعنى المتداول، وإنما هي عبارة عن

نظام أخلاقي.[16] فالصين وفي ممارساتها الخارجية ترجع دوما إلى إرثها الحضاري والتاريخي وتستلهم منه القواعد والعبر، فهناك ارتباط وثيق بين المجتمع الصيني والثقافة والفلسفة "الكونفيشيوسية" والتي تنادي بضرورة وجود الأخلاق في العمل السياسي، وتركز على السلم والأمن وهذا ما يفسر النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية، التي ليست نتاجا للعامل العقائدي والأيديولوجي فحسب، بل إن العامل التاريخي له أثره عليها أيضا، لكن هذا لا يعني أن النسق العقدي غير مهم في السياسة الخارجية الصينية بل له أهمية هو الآخر.[17]

تعتبر التقاليد والثقافة الصينية محددا أساسيا له دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الصينية، وكمثال فإن المملكة الوسطى الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون تعتبر إلهاما للصينيين الذين يطمحون إلى إسترجاع أمجاد أجدادهم، فهم يعتبرون أن حضارتهم هي قائدة العالم ومركزه، وأنهم أعرق حضارة في التاريخ والتي كان إسهامها كبيرا في الحضارات المختلفة في العالم، ولعل هذه النظرة واضحة في ذهنية الشعب الصيني، وهذا ما يفسر سعي الصين لبلوغ أعلى الدرجات في سلم المكانة العالمية، والتي تعتقد أن لها إمكانيات مادية ومعنوية تؤهلها لإفتكاك وضع مهيمن وقيادي في العالم.[18]

إن الصينيين لهم إيمان راسخ بأن تاريخهم وحضارتهم، اللذين يعتزون بهما، متميزان عن باقي الحضارات، ولديهم نظرة استعلائية، متأتية من التسمية التاريخية لبلدهم، حيث كان يطلق على الصين اسم "سو نغو"، ومعناها البلد الأوسط أي توسط الصين للكرة الأرضية، فهم يعتبرون حضارتهم أرقى الحضارات.[19] إن الصيرورة التاريخية

الصينية تلتقي وتتشابه إلى حد كبير مع الصيرورة الإسلامية، ففكرة القوة[20] تعني للصينيين معنى آخر يختلف عما تعنيه للغرب.[21]

2- المحدد الديمغرافي والجغرافي:

يعتبر هذا المحدد من بين أهم المحددات التي تساهم في توجيه السياسة الخارجية للوحدات السياسية[22]، فالدول تختلف من حيث الإمكانات المادية والموارد الطبيعية، كما أن الوحدات السياسية الدولية تختلف من حيث شساعة إقليمها وموقعها، بحيث أن شساعة الإقليم تزيد من إمكانات الدولة من حيث غناها وتنوعها بالموارد الطبيعية كما أن لموقع الدولة أثر بالغ في سياستها الخارجية، فالدولة التي لها موقع إستراتيجي هام تختلف في سياستها الخارجية عن تلك الدول التي تفتقر لذلك، وهذا كله يؤثر على قوة الدولة وعلى سياستها الخارجية.[23] كما أن التعداد السكاني يلعب دور كبير في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للدول.[24]

أ- المحدد الجغرافي:

يعتبر الموقع والمساحة من بين العوامل المهمة المؤثرة فى سياسة الصين الخارجية عموما واتجاه المغرب العربي تحديدا وهذا له إرتباطات بالموارد والثروات الطبيعية، علما أن الصين، هذه الجمهورية العتيقة تقع في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، تبلغ مساحتها 9.6 مليون كم^2، فهي بذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا وكندا. وهذا يجعل من الصين دولة ذات بعد إستراتيجي من شأنه أن يدعم وزنها ومكانتها فى تراتيب القوة العالمية من جهة، وقوتها الدفاعية من جهة أخرى، حسب

المختصين فى علم الإستراتيجية. وتسمح هاته الشساعة بسهولة التراجع العسكري وإعادة تنظيم الجيش، وتعطي الجيش القدرة على المناورة والمراوغة، وكذا مباغتة العدو. كذلك يسمح لها بنشر المنشآت العسكرية والصناعة العسكرية في مناطق مختلفة مما يصعب على العدو ضربها دفعة واحدة.[25] فالصين بمسافة تربط الشرق بالغرب تقدر بـــ5200 كم، ومن الجنوب إلى الشمال تقدر بـــ5500 كم. وبذلك فهي تملك عاملا مهما من عوامل القوة التي تحتاج إليها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويدعم مركزها في سلم تراتيب القوة العالمية.

وبالنسبة للموقع الجغرافي هو الآخر يؤثر في قوة الوحدة وسياساتها، فالسياسة الخارجية للدول أو الوحدة السياسية التي لها حدود طويلة تختلف عن غيرها من الدول قصيرة الحدود. فمن ناحية الجغرافية السياسية، فإن الصين وبحدودها البرية التي تقدر بـــ20000 كم تتقاسمها مع 14 دولة، نذكر منها روسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند وباكستان وأفغانستان من الغرب، وكوريا الشمالية من الشرق، وكذا الفيتنام من الجنوب، تعتبر بذلك دولة قوية بالمفهوم التقليدي للقوة.[26] وحسب "ريتشارد سون" فإن الدولة التي لها حدود طويلة، تكون أكثر ميلا للصراعات عن غيرها من الدول. كما أنه يمكن أن يكون عامل ايجابي للدولة، بحيث يؤدي إلى زيادة قوتها وذلك في حالة ما إذا كانت الدول المجاورة لها ذات قوة ونفوذ دولي، مما يجعلها تستفيد من هذا الوضع في تحقيق أمنها ومصالحها، هذا بالرغم من نفي الواقعيين لهذا الطرح، فالأمن لا يمكن أن يكون إلا أمن ذاتي، ولا يمكن لدولة أن توكل أمنها لدولة أخرى.[27]

في القرون الماضية، لطالما اعتبرت شساعة الصين عاملا سلبيا، بحيث شكلت عائقا في وجه الصين للاتصال بالعالم الخارجي، مما جعل المجتمع الصيني مجتمعا منغلقا على نفسه، فكانت الصين تعتمد على نفسها في كل شيء تقريبا، وهذا الوضع لوحظ قبل سياسة الانفتاح التي بدأت سنة 1978. رغم ذلك فإن الصين تشرف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة في العالم، نذكر من أهمها: طريق الحرير، وهو طريق بري، كذلك طرق بحرية أخرى مثل المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، ومضيق فروموزا، بالإضافة إلى البحر الأصفر. كما تضم العديد من الموانئ مثل ميناء "شنغهاي" الذي يعتبر أكبرها. كل هذا أعطى للصين قوة وامتيازا خاصا في المجال التجاري والإقتصادي. فالموقع الجغرافي له أثر كبير في تحديد المجال الحيوي المباشر للسياسة الخارجية للدولة، فهو إما أن يؤثر سلبا أو إيجابا في قوة الدولة وموقعها ومكانتها ضمن النظام الدولي.[28]

كما أن الصين بها عدة أقاليم مناخية، إذ تشهد في الصيف ارتفاعا كبيرا للحرارة في شرقها، بينما نلاحظ في شمالها الشرقي برودة شديدة، بالإضافة إلى المناطق الإستوائية وشبه الإستوائية، والتي نلاحظ بها أمطارا شديدة خاصة في المناطق الجنوبية.[29] كل هذه الخصائص الجغرافية للصين تجعلها تمتاز بعمق إستراتيجي كبير.[30]

وبإعتبار الصين تقع بالقرب بما يسمى العالم الثالث، هذا جعل سياستها الخارجية تتأثر بهذا العامل، فطالما اعتبرت الصين نفسها من دول الجنوب رغم المستويات الكبرى التي حققتها على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا يظهر كيف يؤثر العامل الجيوبوليتيكي على

السياسة الخارجية الصينية، كذلك من بين مقومات قوة الدولة، والتي تؤثر في السياسة الخارجية الصينية، نجد الموارد والثروات الطبيعية، فالسياسة الخارجية للدول ترسم من خلال إدراك مقومات الدولة الحقيقية أو الفعلية، فتضخيم مؤهلات الدولة قد تكون له نتائج كارثية وسلبية بالنسبة لسياستها الخارجية.

ونظرا لمعدلات النمو الكبيرة التي حققتها الصين، ونظرا أيضا لطموحها الكبير فى الوصول إلى الوضع المهيمن والوصول إلى مكانة مرموقة في النظام الدولي، كانت مطالبها من الثروات الطبيعية، لسد حاجتها من المواد الأولية والطبيعية، كبيرة جدا، خاصة الطاقة المتمثلة في الغاز والنفط على وجه التحديد، لتصبح بذلك من أكبر الدول المستوردة للطاقة من الخارج،. والسبب وراء ذلك نموها المتسارع والذي يوصف بأضخم الأرقام. إن هذا الوضع يؤثر على سياسة الصين الخارجية، وهو الأمر الذي يدفع بها إلى بذل جهد كبير في إقامة علاقات طيبة مع الدول المصدرة للطاقة كدول المغرب العربي.

وبالتالي، فإن شساعة مساحة الصين وتنوع مواردها، وكذا ضخامة إمكانياتها، دفعها للتوجه إلى الخارج من أجل تسويق مواردها الضخمة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مؤهلاتها الطبيعية الضخمة جعلتها تتجه نحو التنمية الاقتصادية، ومنه التوجه إلى المغرب العربي. كما أن شساعة مساحة الصين جعلت منها مقصدا للعديد من السياح من المغرب العربي والوطن العربي بصفة عامة، وهذا الأسلوب إستخدمته الصين كقوة ناعمة في تعزيز علاقاتها مع المغرب العربي.

وبصفة عامة، ورغم أن الصين لها مساحة شاسعة وتنوع في الموارد الطبيعية، إلا أنها تعتمد على الخارج في التزود بمصادر قوتها والمتمثلة في الطاقة، التي من بين مصادرها دول المغرب العربي.[31] وبالتالي فإن أثر المحدد الجغرافي في السياسة الخارجية للصين، جد مهم إلا أن هذا التأثير يقل عند الحديث عن دول المغرب العربي، والذي يظهر أن المحدد الإقتصادي أخذ الحظ الوافر من بين المحددات التي تدفع الصين إلى التوجه إلى منطقة المغرب العربي.

ب- المحدد الديمغرافي:

تشير الإحصائيات إلى أن الصين، هذا البلد المكتظ، يقطنه مليار وثلاث مائة مليون نسمة، مقسمة على ست وخمسين قومية، يجمعها قدر كبير من التناسق والإنصهار، إلا أنها تختلف من حيث الثقافة والعقائد والقيم وحتى التاريخ. فالعامل البشري يعتبر من بين عوامل قوة الدولة والتي لها أثر كبير في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للدول، وإلى وقت ليس ببعيد كانت قوة الدولة تقاس بعدد سكانها. والدولة التي تعداد سكانها قليل تجد صعوبة في الوصول إلى مكانة دولية مرموقة ومؤثرة في السياسة الداخلية للدولة. ورغم دخول عامل التكنولوجيا كمحدد لقوة الدولة، إلا أن الحروب التقليدية والتي تعتمد على العدد البشري لا زالت تلعب دورا مهما في وقتنا الحالي، والتي يلعب فيها تعداد الجيش دورا حاسما في تحديد نتائج الحرب. ومن بين عوامل القوة الصينية فيما يتعلق بالجانب البشري هو توحد قومياتها وتجانسها، فرغم أنها تضم أكثر من 500 قومية[32] إلا أن الصين تشهد إستقرارا إفتقدته العديد من الدول التي بها قوميات مختلفة كما هو الحال في إفريقيا[1]، وهذا ما يجعل منه عامل قوة في سياستها الخارجية، فهذا

الأخير له أثر بالغ في مضي الصين نحو هدفها الذي رسمته لسياستها الخارجية. وغالبية الصينيين ينحدرون من سلالة عرقية واحدة، ويشتركون في ديانة واحدة وهي الديانة البوذية الديانة الرسمية في الصين. هذا الانسجام بين القوميات والأقليات المختلفة مكن الصين من تبني سياسة خارجية ثابتة ومستقلة. ورغم وجود بعض المشاكل مثل قضية التبت إلا أنها لا تؤثر في الخط العام لسياستها الخارجية، بل تكاد لا تظهر.[33] وتعتبر قومية "الهان" (The Han)، أكبر القوميات الصينية بنسبة 91.6 % من مجموع السكان، وهم الكتلة المسيطرة من الشعب الصيني. وتشكل قومية "لوبا" القومية الأقل تعدادا بعدد 2965 نسمة.[34] ومن الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية والثقافة الصينية نذكر: "الهوى" (HUI)، وينحدر أفرادها من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام في القرن السابع ميلادي، ويتركزون في منطقة "تسينغهاي" (Tsinghai)، بالإضافة إلى أقلية "المانشوس" (Machus)، ويرجع أصلهم إلى المحاربين الذين غزوا البلاد في القرن السابع عشر ميلادي، وهم الذين أسسوا حكم سلالة "تشينغ" (CHING)، بالإضافة إلى "التبتيون" و"الويغور" المسلمين.[35] رغم ذلك قد يكون التعداد الهائل للسكان عاملا من عوامل تخلف الدول، وبالتالي يكون مصدر ضعف لها في السياسة الخارجية، والذي يأدي بدوره إلى الحرمان الاقتصادي والاجتماعي التي من نتائجه الصراعات الدولية[36]، بحيث أن عجز الدولة عن توفير العمل لكل هذا الحجم من السكان يؤدي بدوره إلى اللااستقرار والذي يعيق النظام السياسي وصناع القرار عن المضي قدما في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. لكن الوضع يختلف بالنسبة للصين حيث يشكل التعداد الهائل للسكان عامل قوة يساعد الصين في

عملية التحديث، كما تستغله لتحقيق أفضلية في المشاريع التي تتحصل عليها في الخارج في منافسة الدول الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالعمالة.

إستطاعت الصين أن توفر ما بين 10 إلى 15 مليون منصب شغل سنويا للصينيين، كما أن هذا العدد الهائل من البشر جعل الاستثمارات الأجنبية تتهافت على الصين وتتنافس على دخول السوق الصينية المربحة. كل هذا انعكس على مكانة الصين الدولية وكان له أثر بالغ في سياستها الخارجية وعلاقاتها الخارجية مع الدول.[37] وبسبب العدد الهائل للسكان استطاعت الصين أن تكون قوة رائدة في العالم. فأجر العامل الصيني ضئيل مقارنة بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب إلى العدد الهائل للصينيين. كما أن الصين ونظرا للعدد الهائل أيضا للسكان أصبحت أكثر طلبا للطاقة، خاصة مع إزدياد الطلب الصيني على السيارات التي تسير بالنفط، فبدأت الصين في التفكير في إيجاد سوق عمل للعمالة الصينية الهائلة، وبالتالي اتجهت إلى المغرب العربي، من خلال الاستثمارات الضخمة لها فى هاته المنطقة. وهذا ما جعل الصين تنتهج وسائل سلمية، فهي تستخدم الدبلوماسية، والثقافة لكسب صداقة دول المغرب العربي، والفوز بالصفقات الاستثمارية بالمنطقة، وستوضح الدراسة ذلك في قسم لاحق منها.[38]

3- العامل السياسي، العسكري والإقتصادي:

ليست فقط العوامل التى سبقت من تتحكم في سياسة الصين الخارجية فحسب، بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية والتي تساهم

في توجيه السياسة الصينية اتجاه المغرب العربي، وتتمثل في كل من المحدد السياسي، العسكري والإقتصادي.

أ- المحدد السياسي:

لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة دون فهم نظامها السياسي وإرثه التاريخي، فهذا الأخير لعب دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية للدول. وبالنسبة للصين فهو محدد أساسي يؤثر على توجهاتها اتجاه المغرب العربي. ويتمثل العامل السياسي، باعتباره محددا للسياسة الخارجية بصفة عامة وفي المغرب العربي على وجه التحديد، في طبيعة النظام السياسي الصيني وتأثيرات ذلك على التوجهات الخارجية الصينية. ففي الصين هناك علاقة وطيدة ومميزة تجمع النظام الحاكم بشعبه، إذ هناك إنسجام وإستقرار، مما يسهل عملية تحقيق الإجماع الوطني بشأن القضايا الوطنية، هذا ما جعل السياسة الخارجية تسير في مسار ثابت نحو تحقيق أهدافها. ومن خصائص الشعب الصيني الولاء لحكامه وللأرض التي يعيش بها، فهو يمتاز بوطنية عالية وروح معنوية كبيرة، ولعل هذا أيضا من نقاط التشابه مع الشعوب المغاربية.[39]

لقد حقق الحزب الشيوعي، ومنذ توليه السلطة سنة 1949، إستقرارا كبيرا في الصين، وإستطاع أن يحافظ على المسار الذي رسمه للسياسة الصين الخارجية، ورغم كل التحولات التي مر بها النظام الدولي من إنهيار المعسكر الشرقي، وما تبعه من أحادية قطبية وعولمة وأثرها على النظم السياسية في العالم، إلا أن هذا لم يؤثر على القيادة الصينية ولا على نظامها السياسي وظلت الصين تسير بخطى واسعة نحو

تحقيق إستراتيجياتها وخططها التي رسمتها بنوع من الاستمرار والثبات. ورغم الانفتاح الذي شهدته الصين سنة 1978 ظلت القيادة الصينية مدعومة من طرف شعبها. فمنذ نشأت الصين وهي تنحو منحى سلميا، فصناع القرار الصينيون ركزوا على الطابع السلمي لسياستهم الخارجية، وبالتالي فإن سياسة الصين في العالم بصفة عامة وفي المغرب العربي بصفة خاصة هي سياسة ذكية تعمد على توظيف مفهوم القوة الناعمة التي تركز على الصعود السلمي والعوامل الدفاعية أكثر من الإستراتيجية والجيش، من خلال توظيف دبلوماسية ناعمة تركز على الاقتصاد وعوامل التقارب وتتجنب المواجهات والمصادمات، وهذا ما يميزها عن سياسات بعض القوى الكبرى في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد وضع "دنج كيسياو بنج" خمس مبادئ للسياسة الخارجية الصينية، تتمثلة في:

- مراقبة الوضع الدولي وعدم الاستعجال في معالجة القضايا الدولية.
- عدم اشهار وإظهار القوة الحقيقة.
- التشبث بمقومات ومبادئ الصين في صعودها.
- الرزانة والهدوء.
- استغلال الوقت بطريقة جيدة.

لقد أدركت الصين ممثلة في قياداتها أن تحقيق مصالحها وهدفها الأساسي المتمثل في تبوء أعلى الدرجات في سلم المكانة الدولية، يتطلب منها سياسة حذرة وسلمية بعيدة عن الصدام والمواجهات،

وهذا ما يجعل الصين تتجنب المواجهة المباشرة، فركزت على الاقتصاد والاستثمارات بدل تركيزها على الجانب الايديولوجي والعسكري. وقد وعت الصين الدرس جيدا حينما كانت سياستها الخارجية تركز على العامل الإيديولوجي في أعقاب نشأة الصين سنة 1949، الأمر الذي جعل الدول تتخوف من التعامل معها، ومنها الدول العربية ودول المغرب العربي.

إن كل من النسق العقدي والإيديولوجي له تأثيره في السياسة الصينية اتجاه المغرب العربي، فهو عامل مهم ومحدد لسياسة الصين الخارجية.[40]

إن للقيادات السياسية الصينية دور بارز في رسم السياسة الخارجية والداخلية للصين، فكما هو معلوم فإن الزعامات الفردية لها دور كبير في النظام السياسي الصيني، وهذا ليس بالغريب كون أن النظام السياسي الصيني يصنف ضمن الأنظمة الشمولية المغلقة، ورغم كونه كذلك إلا أن القيادة الصينية لها مميزات تختلف كثيرا عن باقي القيادات السياسية في الأنظمة السياسية الأخرى في العالم، ولها دور كبير في عملية صنع القرار الخارجي الصيني. لقد كان للقيادات السياسية المتعاقبة في الصين منذ تأسيس الصين الشعبية سنة 1949، دور هام وبارز في التخطيط ورسم السياسة الخارجية الصينية، بحيث يعتبر "ماو تسي تونغ" مؤسس جمهورية الصين الشعبية، هذا القائد الصيني أعطى مفهوما مختلفا للثورة كما هو عند السوفيات، وأعطى للفلاحين دورا محوريا في تلك الثورة، وما ميز هاته الفترة الزمنية هو غلبة الطابع الإيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية.[41]

الملاحظ لحقبة "ماو"، سيرى بكل بوضوح مدى سيطرة الطابع الإيديولوجي على السياسات المنتهجة سواء الداخلية أو الخارجية، لكن العهد الذي يلي هذا الزعيم عرف تغييرات جوهرية، حيث جاء قائد جديد كان له الفضل في إرساء أفكار ومبادئ استطاعت أن تخرج الصين من الانعزال الإيديولوجي وأثره السلبي على تطور البلاد، فقد استطاع القائد "دنج كيسياو بنج" أن يتخلى على الأفكار البالية والنزعة الإيديولوجية، لتصبح سياسته أكثر برغماتية، حيث استطاع تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف إلى تطوير وتحديث الصين، وأدخل هذا الأخير إصلاحات اقتصادية، كان لها الأثر البالغ في التحديث، والتي إنعكست فيما بعد بالإيجاب على كل المستويات في الصين.[42] وفي منتصف التسعينات جاء زعيم جديد واصل في نفس النهج الذي وضعه سابقه، وهو الزعيم الصيني "جيانغ زيمين" (Giangzemin)، واستطاع أن يكيف الصين مع المتغيرات الحاصلة. لقد قام هذا الأخير بجولات دبلوماسية مهمة إلى الولايات المتحدة الامريكية، وإفريقيا، والمغرب العربي، وكان هذا الأخير يطمح إلى توطيد العلاقات الإستراتيجية مع هاته الوحدات السياسة، ولقد تبنى فى ذلك سياسة إنفتاحية مكنت الصين من تحقيق نمو اقتصادي وتحديث داخلي، والذي كان بوتيرة جد سريعة ومفيدة.[43]

شهدت الصين عملية هامة في مجال إنتقال السلطة من جيل إلى جيل، حيث انتقلت السلطة وبطريقة سلسة وسلمية ويظهر ذلك بوضوح خلال الفترة من سنة 2002-2003، حيث إنتقلت إلى الجيل الجديد الذي لم يشارك في الثورة الشيوعية، هذا الجيل ممثلا في الرئيس "هو جين تاو" ورئيس وزرائه "ون جيا باو" واللذان يمثلان الاستمرارية

والاعتدال في السياسة المتبعة خلال هاته الحقبة. إن ما يمكن أن نلاحظه على النظام السياسي الصيني وعملية انتقال السلطة فيه، هو أن الصينيين يدركون أهمية الانتقال السلمي والاستمرارية في السياسات المتبعة، في رقي بلادهم وتطورها، كما أن الزعماء الصينيين لم يلقوا حرجا في منح السلطة لغيرهم ممن لهم القدرة في مواصلة الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها، فالولاء للبلاد ولا ولاء للمناصب والرتب، فالمواطن الصيني على وعي كامل بمدى أهمية الإستقرار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.[44]

ما يلفت الإنتباه في الصين هو أن جميع القيادات السياسية االتى تعاقبت على السلطة كلها مرت بمناصب أقل من الرئاسة، حيث تم تنقلهم وتدرجهم على مختلف الوظائف والرتب في الدولة حتى وصلوا إلى الرئاسة، مما يجعل القيادة السياسية في الصين تمتاز بالخبرة والكفاءة العاليتين، على عكس الأنظمة السياسية الأخرى في العالم الثالث والتي تفتقر إلى هذا التدرج في المراتب.[45] فقد أدى وصول قيادة جديدة إلى السلطة ومن الجيل الجديد إلى التخلي تدريجيا عن النزعة الفردية التسلطية في صناعة القرار، لصالح النمط المؤسساتي، خاصة القرارات المصيرية التي تتعلق بالسياسة الخارجية.[46] كما أن دائرة صنع القرار في الصين هي في اتساع مستمر، ففي السابق كانت محصورة فقط في الهيئات التقليدية مثل الرئيس، ورئيس الوزراء، والمجلس الوطني لنواب الشعب، والحزب الشيوعي وجيش التحرير الشعبي، لتتسع أكثر اليوم حيث ظهرت مؤسسات جديدة فاعلة في عملية صنع القرار في الصين، إضافة إلى دور المنظمات الإجتماعية والأحزاب غير الشيوعية، مثل المجموعات القيادية الصغيرة التي تم

تشكيلها من الهيئات لإدارة الحكومة التي تختص بقضايا السياسة الرئيسية.

تأسست مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي الصيني فى أواخر سنة 2000، وهذا أكبر دليل على تقلص وتراجع الدور الفردي كثيرا على ما كان عليه في الفترات الزمنية التي سبقت القيادة الجديدة، بحيث عملت الصين على توسيع دائرة المناقشة، كما أنها نوعت من مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها سواء من داخل الحكومة أو خارجها، بحيث أضحى قسم التخطيط التابع لوزارة الخارجية يحظى بدور كبير في عملية صنع القرار بصفتهم مصدرا من مصادر التحليل السياسي الداخلي[47]، بالإضافة إلى الأهمية التي أصبح الإعلام يكتسيها في الصين، ودوره في عملية التحليل والمشاركة في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية الصينية.

والملاحظ في كل هذا أن الصينيين استطاعوا أن يتخطوا عقدة الأنظمة السياسية الشمولية والمتمثلة في احتكار صنع القرار، فالقيادة الصينية قيادة واعية بوضع بلادها ومتطلبات نموه واكتساحه المرتبة والمكانة المرموقة.[48]

ب- المحدد العسكري:

إن سعي الصين لامتلاك تكنولوجية عسكرية هو هدف دائم ومستمر لسياستها الخارجية، وكما هو معلوم فإن قوة الجيوش لم تعد تقاس بالعدد فحسب، فرغم العدد الهائل للجيش الصيني والذي يبلغ تعداده حاليا حوالي 2.2 مليون جندي إلا أن الصين تتجه إلى بناء جيش عصري ذو كفاءة عالية، ومجهز بأحدث التكنولوجيا العسكرية.

وقد اعتمدت الصين وبشكل كبير على موسكو لتزويدها بحاجاتها من السلاح، خاصة السلاح البحري والجوي، إذ بلغت واردات الصين من السلاح الروسي على مدى أربع سنوات ما يقارب 2 مليار دولار من سنة 2000 إلى 2005[49]، وقد ازداد هذا التعاون مع إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001 وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك ضد الإرهاب.

فقبل الإصلاحات التي قام بها الزعيم "دنج كيسياو بنج" سنة 1978 كان الجيش يتمتع بصلاحيات واسعة وله دخل في العديد من الميادين، فما بين أعوام سنة 1991-1992 تبنى الجيش مهمة إدارة مؤسسات تجارية واقتصادية تابعة للجيش، بالإضافة إلى عدد من الفنادق والشركات، كما كانت للجيش علاقة وطيدة بالحزب الحاكم. إلاً أنه ومع الإصلاحات التي جاء بها "دنج كيسياو بنج" سنة 1978 أصبح الجيش على ولاء كبير للأمة ومصالح البلاد. لكن رغم هذه الإصلاحات ظلت العلاقة مع الحزب الحاكم وإن نقصت نوعا ما لصالح مصلحة الوطن العليا ومن أجل تحقيق الصين لمبتغاها وأهداف سياستها الخارجية.

وتضطلع وتمارس المؤسسة العسكرية في الصين دورا بارزا في السياسة الخارجية، فالجيش ممثل في جميع تنظيمات الحزب الشيوعي، وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي ممثل في جميع التنظيمات العسكرية وهذا يظهر جليا أثر تغلغل المؤسسة العسكرية في صنع القرار الخارجي الصيني. تمتلك الصين حاليا جيشا حديثا وعصريا، يمتاز بكفاءة عالية جدا، وهذا المستوى الذي حققته الصين في المجال

العسكري راجع إلى سياسة الإصلاح التي تبنتها خلال التسعينات، بحيث لم تدخر القيادة جهدا في سبيل تحديث جيوشها وامتلاك نظم تسلح جديدة.[50]

ويلاحظ المتتبعون للشؤون العسكرية الصينية مدى ارتفاع الإنفاق العسكري الصيني، فالميزانية العسكرية للصين الرسمية بلغت سنة 2005 حوالي 248 مليار يوان.

وبالنسبة للقدرات النووية الصينية فكما هو معلوم أعلنت الصين عن نجاح أول قنبلة ذرية سنة 1964. فالإستراتيجية النووية الصينية ذات طابع دفاعي، فالصين تستبعد إمكانية استخدامها للسلاح النووي إلا في حالات الاعتداء عليها بالسلاح النووي.[51] فالصين وضعت تطوير إمكاناتها وقدراتها النووية هدفا إستراتيجيا لا بد من تحقيقه وفعلا تمكنت من بلوغه، بحيث يشير المتتبعون للشأن العسكري الصيني إلى إنفاق الصين لأموال هائلة على إستثمارات بما يعرف (ICBM'S) و(SSBM'S) الحاملة لرؤوس نووية، وبفضل هذا الاهتمام الصيني تمكنت من تطوير صواريخ باليستية نذكر منها (CSSClass) و(4etClass) اللذان يعملان بالوقود السائل[52]، وصنف آخر يعمل بالوقود الجاف وهو (DF.5) هذا الأخير الذي أطلق سنة 1971 ومداه يصل إلى 12000 كم، إضافة إلى تطوير صواريخ كروز عام 2005، وهذا كله من أجل تعزيز قوتها الإقليمية والعالمية. فالصين ورغم أهدافها ومبادئها ذات الطابع السلمي إلى أن هذا لا يمنع من امتلاكها لتكنولوجيا حديثة، وهذا يدل على نية الصين وطموحها في الوصول إلى مصاف القوى الكبرى.

أما بالنسبة للقوات البحرية فإن الصين تملك ما تعداده 75 قطعة قتالية كبرى، وحوالي 50 بارجة ثقيلة ومتوسطة، و55 غواصة هجومية، وأكثر من 45 مركب لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، وسعت الصين ولازالت تسعى إلى تطوير قواتها البحرية من خلال عقدها جملة من الصفقات والاتفاقيات في هذا الشأن، حيث عقدت في أواخر 2006 وبداية 2007 اتفاقية مع روسيا لاستلام المدمرة الثانية مهيأة خصيصا لصواريخ كروز المضادة للسفن. تمتلك الصين أيضا أزيد من 700 طائرة مقاتلة.

وعليه فإن الصين في سعي دائم لتحديث جيوشها، وتمتلك حاليا جيشا عصريا مجهزا بأحدث التكنولوجيا العسكرية، علما أن الجيوش أصبحت تنقسم إلى إحترافية وغير إحترافية، وتقاس بنوعية الجندي، وهذا يرتبط بالتكنولوجيا التي يمتلكها.[53]

ج- المحددالإقتصادي:

يعتبر هذا المحدد من أكثر العوامل توجيها للسياسة الصينية اتجاه مناطق عديدة من العالم، فالعامل الإقتصادي هو العامل الرئيسي الذي يدفع ويوجه السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي.[54] لقد تبنت الصين سياسة وبرنامجا إصلاحيا قدمه الرئيس "دنج كيسياو بنج"[55]، الذي يعتبر قائد مسيرة الإصلاح التي ركز فيها على العامل الإقتصادي، وأكد أنه مستعد لأن يتخلى على الأفكار البالية التي لا تواكب العصر في إشارة منه إلى بعض جوانب النظرية الماركسية الاشتراكية، حيث أقام أكثر من 18 منطقة حرة، وركز على اللامركزية الإقتصادية.[56]

لم تكن الصين الشعبية في حاجة إلى استيراد ما يلزمها من النفط من الخارج قبل عام 1993، إلى أنه ومع زيادة الاستهلاك الصيني بنسبة 7.5 % سنويا وكذا نمو الناتج النفطي المحلي بنسبة 1.6 % ومع تراجع الاحتياط النفطي الصيني الذي قدر سنة 2004 بحوالي 23 بليون برميل رغم ضخامة الرقم إلا أن هذا غير كافي لحاجات الصين المستمرة والمتزايدة، بحيث يتوقع أن يصل الطلب الصيني على النفط الخام المستورد إلى 10 مليون برميل يوميا بحلول 2030. فالصين أصبحت في الآونة الأخيرة أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[57] فدول المغرب العربي خاصة والدول العربية عامة تعتبر أكبر مزود للصين بالنفط، وتستورد الصين حوالي 51 % من مجمل واردات الصين من الوطن العربي بما في ذلك دول المغرب العربي، أي بما يعادل نسبة 47 % من مجمل صادرات الدول العربية إلى الصين، بحيث بلغت نسبة الجزائر لوحدها ما يقارب 2 مليار دولار كصادرات للصين ما بين 2001-2010 وهذا ما يجعل دول المغرب العربي ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية، طبعا هذا إلى جانب الشركاء الأساسيين للصين في مجال النفط ونذكر على سبيل المثال: روسيا، السعودية، إيران، أنغولا، الكويت، فنزويلا، البرازيل، السودان، الإمارات العربية المتحدة...، وهذا الأمر يجعل الصين تسارع إلى تطوير سياساتها اتجاه هذه المنطقة التي صارت مصدرا مهما من مصادر الأمن الاقتصادي الصيني.

فلقد لاقت السياسة الصينية لدى المغرب العربي إستحسانا في الآونة الأخيرة خصوصا مع إنتهاج الصين ما يشبه النظام الرأسمالي في الإقتصاد، فأصحبت سياستها الخارجية أكثر براغماتية، ولم تعد

تركز على الجانب الإيديولوجي في تعاملها مع الدول النامية عامة والمغرب العربي على وجه التحديد.[58]

ومن بين الدول المغاربية التى تعتمد عليها الصين للتزود من حاجاتها الطاقوية نجد الجزائر، هاته الأخيرة التي تعتبر دولة منتجة ومصدرة للطاقة من نفط وغاز طبيعي، كما أن الجزائر سوق استهلاكية من الدرجة الأولى للمنتجات والبضائع الصينية. ورغم أن الصين لا تعتبر المستهلك الأول للطاقة من الجزائر كون أن هذه الأخيرة تذهب إلى أوربا بالدرجة الأولى، إلا أنها بدأت وفي الآونة الأخيرة تعتمد عليها بشكل كبير. ولقد فازت الصين باستثمارات ضخمة في الجزائر في مختلف الميادين مثل البنى التحتية القاعدية والمشاريع الكبرى كبناء الطرقات والجسور والسكنات وغيرها، لتصبح الصين من المنافسين حول استيراد الطاقة من الجزائر إلى جانب أوربا. ففي سنة 2002 عقدت شركة "سينوباك" (Sinopec) الصينية مع شركة سوناطراك الجزائرية شراكة في الاستثمارات بلغت 525 مليون دولار أمريكي بهدف تطوير حقول النفط بالجزائر، بالإضافة إلى توقيع عقد لشركة (CNPC) الصينية في جويلية 2003 بهدف استيراد النفط الجزائري بقيمة 350 مليون دولار. ونجحت الصين بالفوز في سنة 2002 بعقد لإنشاء خط أنابيب غاز غربي ليبيا، بالإضافة إلى توقيع عقود إنتاج مشترك في المناطق الساحلية وشمالي موريتانيا.

والجدير بالذكر هو أن التطور في العلاقات الصينية-المغاربية يمكن أن تستغله الدول المغاربية لإيجاد هامش من المناورة باعتبار

الصين بديل إستراتيجي مهم يغنيها عن التعاون مع بعض القوى الكبرى التي لا تخدم مصالحها وتستخدم أسلوب المشروطية.

ولطالما شكل قياس قوة وحجم الاقتصاد الصيني مادة للنقاش بين العديد من المتخصصين في الاقتصاد والسياسة[59]، حيث بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للصين حسب تقديرات 2005 في حدود 1.9 تريليون دولار، كما بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد حوالي 1.460 دولار. وهذه الأرقام توضح مدى تدني مستوى المعيشة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر. لكن المقارنة بين الاقتصادين الأمريكي والصيني لا يعكس المستوى الحقيقي للاقتصاد الصيني، كون أن الصين تشهد تدنيا في أسعار السلع مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في العالم. وباستخدام هذا المعيار يقفز الاقتصاد الصيني من 1.9 تريليون دولار إلى 58.1 تريليون دولار. ما يجعل من الاقتصاد الصيني اقتصادا ضخما.[60]

لقد كان لسياسة الانفتاح والإصلاحات التي قام بها صناع القرار الصينيون بدءا من سنة 1979 دورا هاما فى تسارع نمو الإقتصاد الصيني، بحيث قامت الصين بجملة من الإصلاحات الاقتصادية فحفزت الفلاحين وأعطت حرية للسوق كما قامت بإقامة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل بهدف جلب الاستثمارات الصينية، إضافة إلى التخلي عن مراقبة الاقتصاد لصالح السلطات المحلية والقروية. كما تبنت اللامركزية في صناعة القرار السياسي في قطاعات مختلفة، هذا ما سمح للاقتصاد الصيني بالنمو بشكل سريع،

حيث بلغ الناتج الداخلي حوالي 10 % سنة 2004 وعليه يكون قد بلغ الناتج الداخلي في الفترة ما بين 1979-2005 حولي 9.8 %.[61]

ومن هذا المنطلق فيمكن أن يعتبر المغرب العربي مصدرا مهما من مصادر الطاقة التى تعتمد عليها الصين، وكذا سوق للبضائع الصينية بالإضافة لكونه مصدر للاستثمارات تعتمد عليه الصين في نهوضها السلمي الذي يركز على الاقتصاد بالدرجة الأولى بعيدا عن النزاعات والصراعات التي لا تخدم هدف الصين والمتمثل في افتكاك مكانة على السلم الدولي، وكذا تحقيق الريادة على كافة المستويات، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بتأمين مصادر الطاقة في العالم والتي هي نادرا ما تشهد تنافسا دوليا عليها، الأمر الذي يجعل من مهمة تطوير العلاقات الصينية-المغاربية أمرا حتميا وضروريا وإستراتيجيا لتحقيق أهداف الصين على المديين القريب والبعيد، خاصة إذا علمنا أن استهلاك الصين من النفط العالمي بلغ سنة 2004 نسبة 31 %، وهذا ما يثبت أهمية هذه المنطقة بالنسبة للإقتصاد الصيني.[62]

مهما يقال عن قوة وضخامة الإقتصاد الصيني كما بينا سابقا، هناك بعض المشاكل التي تعاني منها الصين، أولها النظام البنكي الذي يواجه صعوبات كبيرة بسبب دعمه المالي للمؤسسات التابعة للدولة وعدم التزامه بالعمل وفق مبادئ السوق. والنظام البنكي الصيني يخضع لضبط ورقابة الحكومة المركزية والتي تحدد مجالات الاهتمام وتوزيع القروض على شركات معينة، وكنتيجة لذلك فإن أكثر من 50% من قروض البنوك التابعة للدولة تذهب إلى هذه المؤسسات، وهناك حجم كبير من هذه القروض لا يتم تسديده. إضافة إلى هذا

المشكل هناك مشكل الفساد الحكومي وتنامي الفروقات الاجتماعية، فهناك تهديد كبير للاستقرار الاجتماعي في الصين، ففي سنة 2004 بلغ حجم الاحتجاجات 74 ألف، بالإضافة إلى الفقر والتهميش...[63]

خاتمة:

ما يمكن إستخلاصه مما سبق ذكره في الدراسة أن للنظام السياسي الصيني دور كبير في توجيه السلوك الخارجي للصين اتجاه دول المغرب العربي، إذ أن السياسة الصينية في المغرب العربي تتحكم في بلورتها وصناعتها جملة من العوامل الداخلية والخارجية.

وفي دراستنا ركزنا على العامل الداخلي المتمثل في البيئة الداخلية للنظام السياسي الصيني، بحيث إن جميع المحددات السالفة الذكر تشكل عوامل مؤثرة في سلوك الصين الخارجي في العالم بصفة عامة ونحو المغرب العربي بصفة خاصة. إلا أن وزن وأهمية كل محدد من المحددات السابقة يختلف، فإن كان العامل الجغرافي يلعب دورا مهما في توجيه السياسة الصينية الإقليمية في شرق آسيا، فإن تأثيره يعد ضئيلا إذا ما انتقلنا إلى الوطن العربي.

فالمحدد والعامل الأكثر تأثيرا في تحديد السياسة الصينية في الوطن العربي هو العامل الاقتصادي الذي تركز عليه الصين في تعاملها مع العالم العربي ودول المغرب العربي تحديدا، الذي أضحى يشكل أهمية كبرى للصين، الأمر الذي يحتم عليها أن تعزز من علاقاتها مع الدول المغاربية، خاصة إذا كانت الدول المغاربية ترى في الصين بديلا إستراتيجيا يخدم مصالحها هي الأخرى، يعوض السياسات الأخرى

للدول الكبرى التي تضع شروطا وقيودا قد تكون في الغالب تحمل رهانات سلطوية أو أيديولوجية.

الهوامش:

*جوزيف س. ناي: عميد في جامعة هارفرد، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، كان مساعد وزير الدفا ع في إدارة كلينتون.

[1]- جوزيف س. ناي، **حتمية القيادة :الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتب الأردني، 1991)، ص.27

[2]- Joseph. S. Nye**, SoftPower: The means To success in the wolrd Politics**, public affairs, (Ny. 2004), p.09.

[3]- Mingjiang Li, **Soft Power China's Emerging Strategy in international Politics** (New York :Rowman and littlefield publiqhers,2009), pp.01-08.

[4]- Loc.cit.

[5]- Jeremy Paltiel**,"Peaceful Rise ? Soft Power? Human Rights in China's Multilateralism**, in: HellenLansdowne, **China Turns to Multiralism"** (New York: Routledge, 2008), pp.19-30.

[6]- جوزيف .س. ناي، **حتميةالقيادة**، مرجع سابق، ص.17.

[7]- المرجع نفسه، ص.158.

[8]- Bruce Biddle and Edwin Thomas , **role theory : concepts and research** (New York :London , Sydney : willy and soon ,1966) p.7.

[9]Ibid,p.8.

[10]- Jonhnston .Alastair Iain, ¨**Thinking about stratigiccuture**¨, Interenational security, Vol.19, No.4 (spring 1995), pp.32.64.

[11]Jeffrey W.Legro, ¨**What china will want :The future Interntions of a Rising Power**¨ Perspectives on Politics, Vol.5, No.3 (sep 2007), pp.522-524.

[12]- لمعلومات أكثر حول ماو تسي تونغ أنظر : جورج مدبك، **ماوتسيتونغ** (بيروت: دار الراتب الجامعية- سوفنير، ط. 1، 1992).

[13]- الفكر الماركسي نسبة "لكارل ماكس".

[14]- لويدجينس،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة محمد بن أحمد مفتي والسيد سليم (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989)، ص ص.102-105.

[15]- عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير من 1991 -2006**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص ص .57-59.

[16]- المكان نفسه.

[17]كورنا دزايتش، **الصين: عودة قوة عالمية**، ترجمة: سامي شمعون (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003)، ص.19.

[18]- لويدجينس، **مرجع سابق**، ص ص.105-106.

[19]- دانييل بروشتاينوآرنيه دي كيزا، **التنينالأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ط.1، 1996)، ص.267.

[20]- القوة بالنسبة للصيننيين تابعة للقيم الأخلاقية وليس العكس.

[21]- محمد نصر عارف، **إبستومولوجية السياسة المقارنة،النموذج المعرفي، النظرية المنهج**، (الكويت: المسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص.51.

[22]- الوحدة السياسية مفهوم أشمل من الدولة فقد تكون لشركة ما، أو منظمة ما سياستها الخلرجية.

[23]- مثلا السياسة الخارجية للصين تختلف عن سياسة الكويت أو قطر.

[24]- لويدجينس، **مرجع سابق**، ص ص.244-245.

[25]- مثال ذلك المنشآت النووية.

[26]- Dingli Shen**, La Republique Populaire de la Chine ‘’ Défense antimissile et la sécuriténationale ‘’** , Politique étrangère, N04, (Décambre2001), p.96.

[27]- لويدجينس، **مرجع سابق**، ص ص.247-248.

[28]- هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية، من 1971-1994** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998)، ص.24.

[29]**- الموسوعة العربية العالمية**، الجزء 15، الرياض: مؤسسة عمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط.2، 1998، ص.24.

[30]- نجلاء الرفاعي البيومي، **"الصين"** في محمد السيد سليم، ونيفين مسعد (محرران)، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ط.1، 1997)، ص.126.

[31]- ضياء مجدي الموسوي،**ثورة أسعار النفط 2004**(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2005)، ص ص.34-35.

[32]- صحيح أن جل المصادر تشير إلى أن عدد القوميات الموجودة في الصين هي 56 قومية، إلا أن العدد الصحيح هو أكثر من 500 قومية.

[33]- دانييل بروشتاين وديكيز آرنيه، **مرجع سابق**، ص.264.

[34]- "القوميات الـ56 " في:www.china.org.cn/china/archive/htm

بتاريخ: 2009/11/15

[35]- الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص ص.265-266.

[36]- لويدجينس، **مرجع سابق**، ص.216.

[37]- دانييل بروشتاين وديكيز آرنيع، **مرجع سابق**، ص.220.

[38]- شينكارأوديد، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2005)، ص.136.

[39]- ووبن، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996)، ص.98.

[40]- وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص.29.

[41]- محمد نعمان جلال، **"تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات"**، السياسة الدولية، ع.152 (أفريل 2003)، ص.26.

[42]- دانييل بروشتاينوآرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص ص. 65-67.

[43]- محمد النعمان جلال، **مرجع سابق**، ص.27.

[44]- المرجع نفسه، ص.28.

[45]- دانييل بروشتاينوآرنيه دي كيزا، **مرجع سابق**، ص.196.

[46]- شيماء عاطف الحلواني، **"دبلوماسية الصين الجديدة"**، قراءات استراتيجية، م.08، 2005، ع.05، (ماي 2005) في:

www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/11/read155.htm

[47]- المكان نفسه.

[48]- نجلاء الرفاعي البيومي، مرجع سابق، ص.145.

49هدى ميتيكس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص.120.

50- Michael .D. Swaine,**China Domestic Change and Foreign Policy** (RAND,1995), pp.03-04

51- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "**قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**"، مجلة السياسة الدولية، ع.145 (جوان 2001)، ص.75.

52- Richard D,Fisherjr.Foreword, **China'sMilitar Modernization** (London :Praeger,Security international 2008), pp.80-120.

53- حكيمي نوفيق، **"الحوار النيو واقعي –النيو ليبرالي حول مضاميين الصعود الصيني"**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام،2007-2008، ص ص.55-56.

54- محمد بن هويدن، **"محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.13، (شتاء 2007)، ص.69.

55- جاء هذا الأخير بنظرية إقتصاد السوق الحر الإشتراكي.

56- جعفر كرار أحمد، **"الصين بعد رحيل دينجشياونيج"**، السياسة الدولية، ع.27، (1997)، ص ص.09-10.

57- هشام الخطيب، **"تقييم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط و تطلعاتها"**، (الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007)، ص.46.

58- خالد حنفي علي، **"النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، (أفريل 2006)، ص.83.

59- هشام الخطيب، مرجع سابق، ص ص.95-60.

60- حكيمي توفيق، **مرجع سابق**، ص.50.

61- المرجع نفسه، ص.48.

62- محمد بن هويدن، **مرجع سابق**، ص.70.

63- Wayne Morison,*''**China's Economic Conditions,Congersional Research Service**''*, The library of Congress (January 12,2006), p.1.